السوق المحلية لمنتجات القمح*

عبد القادر دياب**

المقدمـــة:

تأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية ومن وجوده على قمة اهتمامات السياسة الغذائية الهادفة إلى تأمين إحتياجات السوق المحلية منه دون إختناقات أو مخاطر، وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من دعم سنوي يتزايد من عام إلى آخر.. ولذلك جاءت أهداف الدراسة الحالية للبحث في المشاكل والمعوقات وما قد يوجد من قيود على جانبى العرض، والاستخدامات من القمح في السوق المحلية، ومتضمنا في ذلك ما يتصل منها بمسارات الإنتاج المحلى، والاستيراد، وكذلك ما يتصل بالبنية الأساسية للسوق المحلية، وتلك التى تفرضها سلوكيات المستهلك وأنماط استهلاكه، وذلك تمهيداً لطرح الأدوات والسياسات اللازمة لإدارة هذه السوق بكفاءة وفاعلية في تحقيق أهدافها سواء على جانب العرض أو الاستخدامات ولقد جاءت الدراسة فى أربع فصول بحثية تناول الفصل الأول منها البحث في إتجاهات العرض الكلي من القمح ولمصادره المختلفة، وإلى جانب إتجاهات المساهمة النسبية لكل من هذه المصادر في المعروض من القمح بالسوق المحلى، وإلى جانب تناوله للبحث في العوامل المحددة والمؤثرة على تخصيص الأراضى المنزرعة بالقمح، فضلاً عن دراسة السمات العامة للأسواق الدولية للقمح، وإتجاهات الإنتاج والصادرات من القمح في السوق العالمية، وما ينطوي عليه التعامل في هذه الأسواق من مخاطر محتملة يمكن أن تواجه الدول المستوردة. أما الفصل الثانى: فيتناول دراسة قنوات ونظم تداول القمح ومنتجاته في السوق المحلية، ثم البحث في البنية الأساسية لهذه السوق من نقل وتخزين،

---

*تم نشر هذه الدراسة فى معهد التخطيط القومى ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٢٣٥) .

فريق الدراسة المكون من :أ.د. عبد القادر دياب (باحث رئيسى)،أ.د. ممدوح الشرقاوى،أ.د. هدى صالح النمر،أ.د.صادق رياض،.أ.د على ابراهيم محمد ،أ.سامح طلعت طاهر ..أ.د. عبد القادر دياب استاذ بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وادارة المشروعات – معهد التخطيط القومى.

وصناعات تجهيز وتصنيع، وتقييم درجة مواءمتها مع متطلبات تشغيل وإدارة هذه البنيه بكفاءة وفاعلية في تحقيق الأهداف المخططة لها... أما الفصل الثالث، فيتضمن البحث في الإستخدامات المختلفة للقمح في صورته الخام،وكذلك في صورته من السلع الغذائية المختلفة ثم البحث في الإستهلاك الفردي من القمح وبدائله المختلفة من الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصري،مع المقارنة بنظائره في دول أخري، فضلاً عن تناوله لتقدير تكلفة القمح وبدائله المختلفة في الوجبة الغذائية اليومية للمستهلك المصري بمعيار الموارد الزراعية اللازمة لإشباع مستوي معين من حاجة المستهلك. وبالنسبة للفصل الرابع: فيتضمن البحث في إدارة جانب العرض من القمح في السوق المحلية سواء على مسار الإنتاج المحلى منه أو على مسارات المخزون، والواردات منه، بما يتطلب ذلك من مقترح للسياسات والأدوات اللازمة لتأمين الإحتياجات المحلية منها دون مخاطر، وبأقل تكلفة، كما يتناول هذا الفصل أيضاً إدارة هذه السوق على جانب الإستخدامات المختلفة من القمح بما يتضمنه ذلك من سياسات وأدوات مقترحة بغرض ترشيد الاستخدامات، والتقليل من تكلفة الدعم الموجه للاستهلاك البشري من القمح ومنتجاته. ثم تنتهى الدراسة بالموجز والتوصيات ويمكن طرح النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة، وبإيجاز فيما يلى:

(١) على جانب العرض الكلي من القمح وفقا لمصادره، واتجاهاته خلال السنوات ٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨ ووسط تقلباته السنوية بين الزيادة، والنقصان، يلاحظ انخفاضه خلال السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤ عنه في فترة الخمس سنوات السابقة لها، وبمعدل سنوي بلغ نحو ٠,٦٪، وهو ما يعزي وبدرجة أساسية إلى التوجه نحو التوسع في استخدام الأذرة وبنسبة خلط ٢٠٪ مع دقيق القمح في صناعة الخبز البلدي المدعم ابتداءاً من عام ١٩٩٧، وهو ما يؤكد على أهمية الحفاظ على هذا التوجه مع استهداف تخفيض الواردات من القمح، والتى أنخفضت بالفعل خلال هذه الفترة عنه في الفترة السابقة لها بمعدل بلغ نحو٤,٨٪ سنويا بسبب إستخدام الأذرة مع القمح في هذه الصناعة من ناحية، ومساهمة الإنتاج المحلى من القمح بنسبة أكبر من المعروض من القمح بالسوق المحلية من ناحية أخري.

(٢) إن اتجاهات التغير في المخزون من القمح خلال نفس السنوات المشار (ومع التقلبات بين الزيادة، والنقص أيضاً)، وكنسبة من الإستخدامات السنوية من القمح تشير إلى إنخفاض هذا المخزون وبصفة عامة عن المستويات الملائمة، فضلاً عن تناقصه في السنوات الأخيرة إلى حدود حرجة غير آمنة، خاصة في عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث بلغ هذا المخزون ما يعادل ٣٠ يوماً في المتوسط خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة، وإن كان قد وصل إلى ما يعادل ٢٠ يوماً في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٦ يوماً في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك مقابل ٤٨ يوماً في فترة الخمس سنوات الأولي ١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٣/١٩٩٤، وهو ما يلفت الأنظار إلى أهمية الارتفاع بمستوي هذا المخزون إلى المستوي الكافى لتأمين إحتياجات السوق المحلى دون مخاطر.

(٣) وعلى مسار الإنتاج المحلى من القمح، وإتجاهاته أيضاً خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ (ومع التقلبات السنوية بين الزيادة والنقص أيضاً) فيلاحظ زيادته بمعدلات سنوية جيدة خاصة في السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٩، كما يلاحظ وجود المساهمة الإيجابية للزيادة السنوية في المساحة المنزرعة به في زيادة الإنتاج الكلي من القمح خلال هذه السنوات، بينما تنتفى مساهمة الإنتاجية في الإنتاج خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) حيث جمود مستوي الإنتاجية خلال هذه الفترة عند نفس الفترة السابقة لها، وذلك فضلاً عن مساهمتها السلبية في فترة الخمس سنوات الأولي من هذه السنوات، وهو ما يجعل من النهوض بإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح تأتى ببرامجها على قمة إهتمامات السياسة المعنية، وبعد بحث الأسباب المسئولة عن جمود إنتاجيته.

(٤) وعن العوامل المسئولة، والمؤثرة على تخصيص الأراضى المنزرعة بالقمح فينتفى من بينها نوعية وخصوبة التربة الزراعية، والعوامل المناخية، حيث يمكن زراعته في نوعيات كثيرة من التربة الزراعية وفي مختلف مناطق الجمهورية، كما ينتفى أيضاً وإلى حد كبير تأثير الدورة الزراعية حيث يمكن تكرار زراعته على نفس الأرض الزراعية لفترة متصلة قد تصل إلى أربع سنوات.. أما السعة المزرعية، وثقافة المنتج الزراعي، فوجود المزارع الصغيرة، وثقافة المنتج الزراعي المصري تفرض حداً أدنى لزراعة القمح بهدف إكتفائه الذاتى فى الإستهلاك منه، ودون حد أقصى إذا ما وجدت العوامل المحفزة لإنتاجه من أجل السوق... وتبقى المؤشرات السعرية، وصافى العائد المزرعي للقمح وبدائله من المحاصيل الزراعية

هى العوامل المؤثرة على تخصيص الأراضى الزراعية لزراعة القمح، مع ما قد يوجد من سياسات وضوابط حكومية، أو قيود أخري تفرضها الموارد الزراعية المتاحة (مائية، وأرضية).. ومن ثم تبقى المؤشرات السعرية، وما قد يوجد من ضوابط وقيود هى محور العوامل المؤثرة، ومن ثم محور السياسات المعنية بإنتاج القمح في السوق المصرية.

(٥) أما على مسار إستيراد القمح من السوق العالمية للقمح، فإن لهذه السوق سماتها التى تجعل التعامل معها يواجه بالكثير من المخاطر، وبإحتمالات كبيرة من منظور الدول المستوردة. فمن سمات هذه السوق، وكما تعبر عن ذلك السنوات ١٩٩٣-٢٠٠٩، زيادة الإنتاج العالمي من القمح بمعدلات سنوية محدودة بلغت ٠,٧٢٪، وبما يقل عن معدلات الزيادة السنوية في الكميات المتداولة منه في السوق بيعا وشراء والتى بلغت نحو ١,٧٪، وبما يعكس زيادة هذا التعامل على حساب المخزون من القمح، والذي تشير المؤشرات، وفقا لبعض التقديرات إلى تناقصه (وكنسبة إلى الإستخدامات منه) من نحو ٣٦,٢٪ خلال السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليصل إلى نحو ٢٤,١٪، ٢٣,٢٪ في شهري أكتوبر ونوفمبر من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما تمثل الكميات المتداولة منه في السوق العالمية نحو ٢٤,٠٪ تقريباً من الإنتاج العالمي، وتتعامل عليها بيعا وشراءاً غالبية دول العالم إن لم يكن جميعها حيث يتعامل في هذه السوق ما يقرب من ٢٠٠ دولة منها ما يقرب من ٢٠ دولة وبنسبة ١٠٪ تقريباً تعد في حكم المصدر الصافى للقمح، أما الدول الأخري وبنسبة ٩٠٪ فتعد في حكم المستورد الصافى لهذه السلعة. ومع ذلك هناك ما يقرب من نصف عدد الدول المصدرة للقمح يعد في حكم الدول التصديرية الهامشية حيث صغر صادراتها السنوية منه بسبب صغر إنتاجها وإحتمالات خروجها من قائمة الدول المصدرة له مع مواجهتها لظروف غير ملائمة للإنتاج، ويتبقى نصف هذا العدد والذي يعد في حكم المصدر الرئيسى للقمح، ويشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وفرنسا، والإتحاد الروسى، والأرجنتين، وأوكرانيا، والمانيا، وكازخستان، وإنجلترا، حيث تمثل هذه المجموعة نحو ٥٪ من مجموع المتعاملين في هذه السوق، وتنتج ما يقرب من ٤٤٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من القمح، وتصدر ما يقرب من ٤٣٪ من إنتاجها السنوي منه، وحيث تمثل صادراتها السنوية ما يقرب من ٧٩٪-٨٣٪ من إجمالى الصادرات العالمية السنوية خلال السنوات المشار إليها.

إن لوجود هذا العدد القليل من الدول الرئيسية المصدرة للقمح (والتى تمثل نحو ٥٪ من مجموع الدول المتعاملة في السوق)، وبما لها من وزن نسبى كبير من الإنتاج العالمي منه، وفي الصادرات العالمية، (وفي مقابل ٩٥٪ من أعداد المتعاملين في هذه السوق كمستوردين) يجعل من هذه الدول المؤثر الحقيقى في السوق الدولية للقمح.. وقد يبدو هذا الوضع مفيداً للدول المستوردة حيث إمكانية تحقيقها لمكاسب إقتصادية في حالة وفرة الإنتاج بالدول العشر المصدرة، ووجود المنافسة فيما بينها لتصريف ما يوجد لديها من فائض، إلا أنه وفي المقابل قد تواجه الدول المستوردة بمخاطر كبيرة إذا ما وجدت ظروف الإحتكار من قبل هذه الدول أو مواجهتها لظروف طبيعية غير ملائمة للإنتاج، وإنخفاض الإنتاج بها أو غيرها من العوامل الأخري... ومن هذه المخاطر وأسبابها ما يمكن ذكره فيما يلى:

(١/٥) إنخفاض المعروض، وإرتفاع الأسعار، والذي قد ينشأ عن إنخفاض الإنتاج بالدول المصدرة بسبب الظروف غير الملائمة، أو منحها أولوية التصدير إلى الدول الأعضاء في تجمعها أو تكتلها الإقتصادي أو الجغرافي في حالة نقص الإنتاج بها، وذلك فضلاً عن توجه غالبية الدول النامية إلى تنفيذ الخطط والبرامج التنموية بهدف تحسين مستوي معيشة سكانها، ومن ثم زيادة إستهلاكها والطلب على القمح بالسوق العالمية. كما أن هناك أيضاً التوجه إلى إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية والذي يمثل مصدراً آخر للإستهلاك منها، وإن لم يكشف وحتى الآن عن تأثير يذكر على إستخدامات القمح، إلا أنه يظل من الإحتمالات والمخاطر المستقبلية القائمة في السوق العالمية للقمح. كما أن هناك الإحتمالات القائمة لتكرار تناقص المخزون العالمي من القمح. وأخيراً هناك أيضاً التوجه إلى المضاربة في أسواق البورصات الزراعية العالمية من قبل المضاربين خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

(٢/٥) إستيراد أقماح غير مطابقة للمواصفات: فمع وجود التقلبات في الإنتاج والمخزون السنوي من القمح بالدول الرئيسية المصدرة له، إلى جانب تنوع أصناف القمح المنتجة بها ولأغراض استهلاكية متنوعة ، ومع وجود المخزون من هذه الأصناف، وتقلباته، تأتى إحتمالات تصدير هذه الدول لما يوجد لديها من فائض من مخزون أصناف قمح غير مطابقة للمواصفات، إما لإختلاف الأصناف عن ما هو مطلوب إستيراده أو بسبب تلف أو إصابة الأصناف المطلوب إستيرادها بالحشرات أو الآفات أثناء التخزين بالدول المصدرة، وهو ما يعد من الإحتمالات الكبيرة مع كبر صادرات هذه الدول من مخزون

القمح لديها، والذي تراوح ما بين ٩,٥٪ (في عام ١٩٩٦)، ٣٢,٤٪ (في عام ٢٠٠٣) خلال السنوات المشار إليها، وحتى مع وجود الرقابة ومنع دخول الصفقات غير المطابقة للمواصفات إلى الدول المستوردة، وإعادة تصديرها إلى الدول المصدرة، فإن ذلك في حد ذاته ينشأ عنه مخاطر تناقص المخزون أو المعروض في السوق المحلى لهذه الدول إلى حين التعاقد وتسلم شحنات بديلة.

(٣/٥) القمح كأداة ضغط سياسى: فمع تركز الأسواق المصدرة للقمح في عدد قليل من الدول ، يجمع ما بين النسبة الأكبر منها المصالح الإقتصادية والسياسية المشتركة، والمعرفة بأهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية للأكثرية الدول المستوردة له، يصبح تصدير القمح أداة ضغط سياسية في أيدى الدول المصدرة.

(٤/٥) إرتفاع تكلفة النقل البحري ومخاطره: لقد أصبحت تكاليف النقل البحري مكوناً ذات وزن كبير في تكلفة شراء ونقل البضائع (ومن بينها القمح) إلى موانى الدول المستوردة خاصة بعد ارتفاع أسعار الوقود، وتوسع التجارة الدولية، ومن ثم زيادة الطلب على النقل البحري... كذلك فإن تواجد الأعداد القليلة من الدول الرئيسية المصدرة للقمح من توزيعات جغرافية متباعدة بالنسبة للكثير أو أغلبية الدول المستوردة يجعل من تكلفة نقل شحنات القمح المستوردة إليها مرتفعة، فضلاً عن ما قد يصاحب ذلك من مخاطر مع وجود أزمات حربية تفرض معها شركات التأمين رسوما عالية ترفع من التكلفة إلى مستويات يندر أن تعود إلى مستوياتها السابقة (بعد انتهاء الأزمات) بسبب القوة الاحتكارية والتنظيمية لشركات النقل.

(٥/٥) استنزاف موارد النقد الأجنبى: إن إستمرارية أي من الدول في إستيراد القمح (أو غيره من السلع) من الخارج، يمثل أحد التيارات الدائمة لإستنزاف مواردها من النقد الأجنبى، والتى تزداد مع مواجهة هذه الدول لأي من المخاطر المشار إليها من قبل.

(٦/٥) مخاطر اقتصادية واجتماعية أخري: مع أهمية القمح كسلعة غذائية ضرورية، ووجود إحتمالات مواجهة الدول المستوردة لأي من المخاطر المشار إليها متضمنة إستيرادها للنقص من إحتياجاتها، ومن ثم إرتفاع تكلفة وارداتها منه، فقد ينشأ عن ذلك إرتفاع التكلفة بالنسبة للمستهلك المحلى، وهو ليس بالمرغوب إجتماعيا، أوإرتفاع تكلفة الدعم الحكومي، ومن ثم تمويله على حساب

موارد مخصصة لأغراض أخري إقتصادية أو إجتماعية، وقد يكون من بينها إعادة ترتيب أولويات أهداف برامج التنمية.

هذا وفي ضوء المخاطر المحتملة المشار إليها للتعامل في السوق الدولية للقمح، وفي حالة غياب المنافسة الكاملة بين الدول الرئيسية المصدرة للقمح لتصريف ما يوجد لديها من فائض (والتى يمكن في إطارها أن تجنى مصر عوائد إقتصادية)، فإن إحتمالات مواجهة مصر لأى من هذه المخاطر تعد من الإحتمالات الواردة، وبدرجة أكبر عن كثير من الدول الأخري المستوردة للقمح لأسباب كثيرة منها كبر حجم وارداتها السنوية من القمح، والتى بلغت ما نسبته ٥١٪ من إحتياجاتها المحلية، ونحو ٦,٥٪ من إجمالي الصادرات العالمية منه في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك فضلاً عن وجود مصر في موقع جغرافى على مسافات طويلة من الدول الرئيسية المصدرة للقمح (بإستثناء الدول الأوروبية)، وذلك بالإضافة إلى وجود العجز الدائم في ميزانها التجارى السلعي.... إن وجود مثل هذه المخاطر والإحتمالات الكبيرة لمواجهة أي منها تفرض على السياسات الوطنية المعنية بهذه السوق أن يكون لديها الأدوات التى تجنبها هذه المخاطر أو على الأقل تقلل أو تحد من تأثيراتها غير المرغوبة.

(٦) وبالنسبة للسوق المحلية للقمح فتضم الأطراف المتعاملة في الإنتاج المحلى كل من منتجى القمح كبائع ومستهلك، ثم الحكومة (ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية، ومطاحن القطاع العام)، والأسر الريفية كمشترى، ثم التجار، والتعاونيات الزراعية، وبنك الإئتمان الزراعي كوسطاء.. أما الأطراف المتعاملة في الواردات منه فتضم كل من الحكومة (ممثلة في الهئية العامة للسلع التموينية)، والشركة القابضة للمطاحن والمضارب، ومطاحن القطاع العام الصناعية، ومطاحن القطاع الخاص الصناعية. ومع تعدد هذه الأطراف يمكن تمييز ثلاث مسارات لتداول القمح داخل هذه السوق، ولكل مسار منها أطرافه وشفاته، ونصيبه الخاص في هذه السوق. فمن هذه المسارات مسار من المنتج إلى المستهلك دون وسطاء، ويضم كل من المزارع كمنتج ومستهلك، والأسر الريفية، المشترية للقمح من باب المزرعة ولغرض إستهلاكها الذاتى.. ولقد تراوح نصيب هذا المسار ما بين ٦٦,٢٪، ٧٥,٦٪ من الإنتاج المحلى خلال السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦-٢٠٠٩/٢٠١٠.

أما المسار الثانى فيضم منتجى القمح كبائعين، والحكومة (ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية) كمشتري، ثم التعاونيات الزراعية، وبنوك القري، والتجار، ومطاحن القطاع العام كوسطاء، حيث يشمل هذا المسار التعامل في الفائض المباع لدي منتجى القمح المحلى، وفقا للأسعار المحددة من قبل الحكومة، والذي تراوح نصيبه ما بين ٢٤,٤٪، ٣٣,٨٪ من الإنتاج المحلى من القمح خلال نفس الفترة المشار إليها.. أما المسار الثالث فيشمل التعامل في الواردات من القمح والذي يضم بدوره مسارين، الأول منها يضم كل من الحكومة (ممثلة في الهيئة العامة للسلع التموينية) كمشتري، والشركات الخاصة المستوردة للأقماح كبائع وبنظام المناقصات، حيث يشمل هذا المسار التعامل في الأقماح المستوردة بغرض تصنيع الخبز البلدي المدعم. أما المسار الآخر فيشمل التعامل في الأقماح المستوردة بغرض إستخراج الدقيق الفاخر اللازم لصناعة الخبز الفينو، وغيره من المنتجات الأخري للمخابز، ويتعامل في هذا المسار كل من مطاحن القطاع الخاص الصناعية والتى تتولى إستيراد إحتياجاتها من القمح من خلال الإتصال المباشر مع الموردين، كما تتعامل الحكومة أيضاً في هذا المسار ممثلة في كل من الهيئة العامة للسلبع التموينية والشركة القابضة للمطاحن والمضارب، ووفقا لنظام المناقصات أيضاً، وحيث يتقاسم كلا المسارين التعامل في إستيراد، وإستخراج الدقيق الفاخر، والذي يتباين نصيب كل منهما من الكميات المتداولة به من عام إلى الآخر، وفقا لظروف المنافسة فيما بينهم ... إن تنوع مسارات تداول القمح في السوق المحلية، وكذلك الأطراف المتعاملة في كل منها ونظم تعاملها له مردوده على طبيعة أدوات إدارة هذه السوق، ومسارات تطبيقها.

(٧) وبالنسبة للبنية الأساسية للسوق المحلية فى مجال الطرق والنقل فيمكن أن يستخلص من الواقع المشاهد غياب أى من المشاكل المرتبطة بنقل وتوزيع حبوب القمح ومنتجاته على مختلف مواقع ومستويات هذه السوق، حيث يتواجد شبكة كثيفة من الطرق البرية وبمتوسط يبلغ نحو ٢,٦ كيلو متر طولى لكل كيلو متر مربع من المساحة المأهولة بالدلتا، والوادى، كما تمثل الطرق الأسفلتية نحو ٨٧٪ من أطوال هذه الشبكة. كما يضاف إلى ذلك شبكة من السكك الحديدية التى تربط مناطق الدلتا والوادى وبطول يبلغ نحو ٥,١ ألف كيلو متر،،، كذلك هناك خمس موانى بحرية على شواطىء البحر الأبيض، والبحر الأحمر والتى تعد مراكز استقبال للواردات من القمح، وترتبط بشبكات الطرق البرية،

والحديدية، والنقل النهرى، وتبلغ الطاقة التصميمية لهذه الموانى ما يقرب من ٤٦,٢ مليون طن للبضائع العامة، ٢٦,٨ مليون طن بضائع حبوب جافه.

ويعمل على شبكة الطرق البرية ما يقرب من ٧٩٨,٠ ألف شاحنة نقل بالإضافة إلى ٧٢,٠ ألف مقطورة، وبمتوسط يبلغ نحو ١٩ شاحنة، ٢ مقطورة لكل كم٢ من المساحة المأهولة، أما شبكة السكك الحديدية فيعمل عليها ما يقرب من ٣٣٠ ألف عربة لنقل البضائع، والتى تراوحت كمية البضائع المنقولة من خلالها ما بين ٨-١٢ مليون طن سنوياً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦. أما النقل النهرى فيعمل به ٧٦١ وحدة لنقل البضائع، استغلت فى نقل ما يقرب من ٣,٠ مليون طن فى عام ٢٠٠٨، وتأتى السلع الزراعية فى المرتبة الثالثة بين البضائع المنقولة عن طريق النقل النهرى وبنسبة ٨,٥٪ من إجمالى البضائع المنقولة عبر هذه الشبكة وإن كانت تتركز فى قصب السكر... وتعد شبكة النقل بالسكك الحديدية هى الأقل من حيث تكلفة نقل حبوب القمح ومنتجاته حيث تمثل ما يقرب من ٤٠٪ من تكلفة النقل بالسيارات، ومن ثم يمكن النظر إلى التوسع فى نقل القمح عن طريق هذه الشبكة على أنه من محاور تخفيض تكاليف إنتاج الدقيق ومنتجاته، ومن ثم تخفيض تكلفة أعباء الدعم الحكومى المقدم فى هذا المجال.

(٨) أما عن السعات التخزينية بالسوق فمن الطبيعى أن تختلف من حيث الحجم ومدى كفايتها باختلاف مراكز التجميع ، والتجهيز. حيث هناك شون بنوك التنمية والائتمان الزراعى، والتى يفترض تعادل سعتها التخزينية مع الكميات المتوقع توريدها إلى هذه الشون وفق الحصاد. وتبلغ السعة التخزينية لهذه الشون حالياً نحو ١,٠٨ مليون طن، ولذلك كثيراً ما يلجأ البنك إلى استئجار مساحات إضافية عند تسلمه لكميات أكبر من السعة التخزينية المتاحة لديه، والتى بلغت نحو ١٤٤,٦٪ من السعة التخزينية فى عام ٢٠٠٨. ويقوم نظام التخزين فى هذه الشون على التعبئة فى أجولة من الجوت ثم تغطيتها إلى وقت توريدها إلى المطاحن... أما السعات التخزينية بمطاحن وصوامع الغلال خارج الموانى البحرية فتبلغ نحو ٢,٤٨٨ مليون طن (فى عام ٢٠١٠) وبما نسبته ٢٤,١٥٪ من الطاقة الإنتاجية للمطاحن الصناعية، وبما يشير إلى كفايتها لمخزون كاف لتشغيل هذه المطاحن لفترة ٨٧ يوماً، وإن اختلفت السعة التخزينية ومن ثم فترة المخزون الكافى للتشغيل من منطقة إلى أخرى حيث تصل هذه

الفترة إلى أدنى مستوياتها فى الإسكندرية ومطروح حيث تبلغ نحو ١٦ يوماً، كما تصل إلى أعلى مستوياتها فى منطقة مصر الوسطى، حيث تبلغ ١٤٦ يوماً.وقد تشير هذه المؤشرات إلى وجود السعات التخزينية الكافية لاستيعاب مخزون كافى لتشغيل هذه المطاحن بطاقتها دون مخاطر التوقف٠٠٠ومع إضافة السعات التخزينية لصوامع الغلال المتواجدة فى الموانى البحرية المصرية والتى تبلغ نحو ٧١١ ألف طن، ترتفع بذلك السعة التخزينية الكافية لاستيعاب مخزون كاف لتشغيل هذه المطاحن بطاقتها وبدون توقف لتصل إلى نحو ١١٢ يوماً على المستوى الكلى لهذه المطاحن٠٠٠ وهنا أيضاً يأتى التساؤل هل تعد السعات التخزينية المتاحة بالمطاحن والصوامع كافية لاستيعاب تكوين مخزون استراتيجى كافى من القمح بغرض تأمين الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع أمام مخاطر تقلب الإنتاج، والاستيراد من الخارج؟٠٠٠ إن الإجابة على ذلك تتطلب المعرفة بحجم الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع، والتى تقدر بنحو ١٢,٤٠ مليون طن بعد استبعاد ما يحتفظ به المنتجون المحليون (والبالغ نحو ٦,٠٢٣ مليون طن فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩)، حيث تمثل بذلك السعات التخزينية المتاحة ما نسبته ٢٠٪ تقريباً من هذه الكمية، وبما يشير استيعابها لمخزون يعادل استهلاك فترة تبلغ ٧٢ يوماً، تزداد لتصل إلى نحو ١٠١ يوماً مع إضافة السعات التخزينية لشون بنوك التنمية والإئتمان الزراعى. فإذا ما افترض أن المخزون المستهدف (وفقاً لما تعلن عنه دائماً السياسة المعنية) يعادل استهلاك ٤ شهور، كان معنى ذلك وجود عجز فى السعات التخزينية المتاحة يمثل نحو ١٦٪ منها يفترض استكماله فى المستقبل مع إضافة الاحتياجات الإضافية لمقابلة الزيادات المتوقعة فى الاستهلاك فضلاً عن الحاجة إلى تطوير شون بنك التنمية والإئتمان.

(٩) أما بالنسبة لصناعة الطحن فى هذه السوق فتجمع ما بين مطاحن القطاع الخاص الصغيرة المنتشرة بالريف المصرى وبأعداد تبلغ نحو ٥,٢٦ ألف مطحن بطاقة إنتاجية يومية تتراوح ما بين ١-٥٠ طن للمطحن، والتى تشير التقديرات إلى وجود فائض كبير نسبيا فى الطاقة الإنتاجية المتاحة بها . وكذلك هناك المطاحن الصناعية الكبيرة لدى القطاعين الخاص، والعام، والتى بلغت طاقتها الإنتاجية المتاحة فى عام ٢٠٠٥ ما يقرب من ١٢,٠ مليون طن، تتواجد النسبة الأكبر منها بمطاحن القطاع الخاص بنسبة بلغت نحو ٦٦٪، مقابل نسبة بلغت نحو ٣٤٪ بمطاحن قطاع الأعمال٠٠ حيث تخصص هذه الطاقات

وبنسبة ٧٥,١٪ منها فى أغراض استخراج الدقيق البلدى (٨٢٪)، بينما يخصص ٢٤,٩٪ منها لأغراض استخراج الدقيق الفاخر (٧٢٪)، ولقد تميز قطاع المطاحن الصناعية الكبيرة بوجود فائض فى الطاقات الإنتاجية المتاحة به خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٨ يقدر بنحو ٢٢٪ من طاقته المتاحة، وفى حصر أخير فى صناعة استخراج الدقيق البلدى (٨٢٪) قدر فائض الطاقة الإنتاجية للمطاحن المشتغلة بها بما نسبته ٢٥,٠٪ تقريباً من طاقتها الإنتاجية المتاحة. إن فى هذه المؤشرات ،إلى جانب غياب الواردات من دقيق القمح فى السنوات الخيرة،ما يعكس وجود هذه الصناعة بالطاقة الإنتاجية الكافية لمقابلة الطلب المحلى دون اختناقات .

أما بالنسبة لتوطين هذه الصناعة، فهى تغطى جميع محافظات الجمهورية، وإن كان بطاقة إنتاجية متباينة من محافظة إلى أخرى، وعلى نحو يعكس توطنها فى مراكز الاستهلاك بدرجة أكثر من توطنها فى مراكز الإنتاج، حيث قد لا يكون لتوطين هذه الصناعة فى أسواق المنتج المحلى مبرر أمام استيراد غالبية القمح المستخدم فى تشغيلها من الأسواق الخارجية٠٠٠ كما أن وجود التباينات فى التوزيع السكانى ما بين الحضر، والريف فى المحافظات المختلفة إلى جانب التباينات فى كمية القمح التى يحتفظ بها السكان الريفيون لغرض استهلاكهم الذاتى، مع وجود التباين فى فائض الطاقة المتاحة بهذه الصناعة من محافظة إلى أخرى، كل ذلك يفرض إمكانية نقل مخرجات هذه الصناعة من محافظة إلى أخرى. ولبيان احتمالات نقل مخرجات هذه الصناعة من محافظة إلى أخرى إلى جانب الأولويات المستقبلية لتوطن التوسع فى هذه الصناعة، تصنف المحافظات إلى ثلاث مجموعات: الأولى منها تضم المحافظات التى يتقارب فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة بهذه الصناعة، مع الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، حيث تعد احتمالات نقل هذه المخرجات من أو إلى هذه المحافظات من الاحتمالات القليلة، وهو ما يجعلها تأتى فى مرحلة وسط من حيث أولويات التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة، وتضم

الإسكندرية/الشرقية/الفيوم/المنيا/أسيوط/أسوان/الوادىالجديد/البحرالأحمر٠٠٠أما المجموعة الثانية فتشمل المحافظات التى يرتفع فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة لهذه الصناعة عن الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، حيث يعد نقل مخرجات هذه الصناعة من أى من

محافظات هذه المجموعة إلى خارج مجموعتها من الاحتمالات الكبيرة، ومن ثم تأتى فى أولوية متأخرة من حيث التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة. وتضم هذه المجموعة كل من: مطروح/ بورسعيد/ الإسماعيلية/ المنوفية/ السويس/ الجيزة/سوهاج/ قنا/ سيناء...أما المجموعة الثالثة فتتكون من المحافظات التى يقل فيها الوزن النسبى للطاقة الإنتاجية المتاحة لهذه الصناعة، عن الوزن النسبى للاحتياجات الاستهلاكية من مخرجاتها، وحيث تعد احتمالات نقل هذه المخرجات من خارج هذه المجموعة إلى أى من محافظاتها من الاحتمالات الكبيرة، فتأتى هذه المحافظات فى مقدمة أولويات التوسع المستقبلى فى هذه الصناعة. وتشمل هذه المجموعة كل من: البحيرة/الغربية/كفر الشيخ/دمياط/القاهرة/بنى سويف/الأقصر.

(١٠) يعد دقيق القمح المدخل الأساسى فى تصنيع الكثير من السلع الغذائية وفى مقدمتها الخبز بنوعياته المختلفة، ثم المكرونة، والشعرية، والبسكويت، والفطائر، والحلويات وغيرها. ويقوم على تصنيع هذه المنتجات بعض الصناعات المتخصصة، والبعض الآخر من الصناعات متنوعة الإنتاج، والتى يغلب عليها وجود المرونة العالية فى تعديل طاقتها الإنتاجية وفقاً للاحتياجات من مخرجاتها، ومن ثم لا يتوقع أن تمثل مثل هذه الصناعات نقطة اختناق فى مسار مخرجاتها إلى المستهلك النهائى. فهناك صناعة الخبز والتى تشمل صناعة الخبز المنزلى الذى يصنع منزلياً بغرض الاستهلاك الذاتى للأسرة فى الريف والحضر. كما أن هناك صناعة الخبز البلدى المدعم، والذى يقوم على تصنيعه ما يقرب من ٢٢,٠ ألف مخبز يتواجد فى ملكية وحيازة القطاع الخاص نحو ٩٨٪ منها. كما يقوم نحو ٨٣٪ منها على تصنيع الرغيف البلدى التقليدى، بينما تقوم النسبة الباقية بإنتاج ما يعرف بالخبز الطباقى ذى الجودة الأعلى، والدعم الأقل. وتغطى هذه المخابز جميع محافظات ومراكز الجمهورية والكثير من القرى التابعة مع وجود الانحرافات فيما بين توزيعها النسبى بين المحافظات، والتوزيع النسبى للسكان، وبما قد يشير إلى التباين فى مستوى الخدمة المقدمة للمستهلك بمعيار عدد الأفراد لكل مخبز بالمحافظة، حيث يصل مستوى الخدمة على المستوى الكلى للمحافظات إلى نحو ٣٤٢٦ فرد/ مخبز فى عام ٢٠٠٨ .. إلا أن هناك من المحافظات التى يصل فيها هذا العدد إلى مستوى أقل بلغ — وعلى سبيل المثال نحو ٢١٤٤، ٢١٥٠، ٢٢٠٧، ٢٤٦٦، ٢٥٣٨، ٢٨٢٢، ٢٨٥٤ فرد/مخبز فى كل من محافظات

القليوبية/المنيا/الإسماعيلية/أسيوط/مرسى مطروح/ودمياط/بنى سويف على الترتيب. كما أن هناك من المحافظات التى يصل فيها هذا العدد إلى مستوى مرتفع بلغ نحو ٤٦٤١، ٤٧٦٦، ٥٥٩٣، ٧٠٤٥، ٨٤٠١ فرد/مخبز فى كل من بورسعيد/قنا/البحيرة/الفيوم/القاهرة على الترتيب. ومع ذلك فإن وجود المرونة الكافية فى الطاقة الإنتاجية المستغلة فى هذه المخابز استجابة للطلب على إنتاجها من الخبز، يجعل إمكانية تقليل الفوارق بين المحافظات من الاحتمالات القائمة من خلال التحكم فى حصص الدقيق المدعم الموزعة.

كذلك هناك صناعة الخبز الفينو، والشامى، والفطائر ومنتجات المخابز الأخرى، ومع غياب الإحصاءات الكاشفة عن تعداد هذه المنشآت (بالنسبة للدراسة الحالية) وطاقتها الإنتاجية المتاحة إلا أن الواقع المشاهد عمليا فى الأسواق المحلية لا يشير إلى وجود اختناقات أو عجز فى إنتاجها عن احتياجات السوق من هذه المنتجات، وبما يعكس وجود الطاقات الإنتاجية الكافية لمواجهة هذه الاحتياجات، خاصة مع وجود المرونة الكافية لهذه المنشآت فى تعديل طاقتها الإنتاجية المستغلة تبعاً للتغيرات فى حجم الطلب على إنتاجها من خلال تعديل عدد ورديات وساعات العمل بها. ويعد الإنتاج السنوى من منتجات هذه الصناعة خلال السنوات الثلاث ٢٠٠٦-٢٠٠٨ من المؤشرات الدالة على ذلك، حيث ازداد الإنتاج من هذه المنتجات (وباستثناء الخبز) من نحو ٣٩٧,٣ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٦، ليصل إلى نحو ١٥٥٨,٨ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٨، كما ازداد – وعلى سبيل المثال- الإنتاج الكمى من الحلويات الشامية من نحو ٤,٩٨٣ ألف طن إلى ٥٠,٧٠٧ ألف طن.

أما صناعة المكرونة والشعرية فتضم ٩١ مصنعاً وشركة منتجة موزعة على مختلف المحافظات وبطاقة إنتاجية بلغت نحو ٢٢٦,٢ ألف طن مع وجود فائض فى طاقتها الإنتاجية يقدر بنحو ١٠,٢٪ فى عام ٢٠٠٥، وازداد إنتاجها فى عام ٢٠٠٨ ليصل إلى نحو ٣٧٢,٢ ألف طن، وهى مؤشرات تعكس وجود الطاقات الإنتاجية الكافية لتلبية احتياجات السوق المحلى. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لصناعة البسكويت حيث يوجد ٣٧ منشأة تعمل بها وبطاقة إنتاجية بلغت نحو ١١٢,٥ ألف طن مع وجود فائض بها يمثل نحو ١٢,٠٪ تقريباً فى عام ٢٠٠٥، والتى ازداد إنتاجها ليصل إلى نحو ١٢٤,١ ألف طن فى عام ٢٠٠٨.

(١١) وبالنسبة لإستخدامات القمح في صورته الخام بالسوق المحلية فتكاد تنحصر في الإستهلاك البشري، حيث صغر الكميات المستخدمة منه كتقاوي، فضلاً عن غياب استخداماته كأعلاف حيوانية وداجنية، وإن كان الفاقد منه يمثل نسبة تنال الإهتمام من البحث في أسبابه، ووسائل الإقلال منه. فلقد تراوحت الكميات المستخدمة منه كتقاوي خلال السنوات (٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨) ما بين ١,١٨٪، ١,٧١٪ من إجمالي الإستخدامات السنوية، وبمتوسط سنوي بلغ نحو ١٢٧,٦ ألف طن خلال الفترة (١٩٨٩/١٩٩٠-١٩٩٣)، وأزداد ليصل إلى نحو ٢١٤,٨ ألف طن خلال السنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨)... ومن الطبيعي أن تتوقف كمية التقاوي المستخدمة على المساحة الأرضية المنزرعة، إلا أن اتجاهات كل منها خلال السنوات المشار إليها تشير إلى زيادة الكميات المستخدمة بمعدل سنوي أكبر من المعدل السنوي لزيادة المساحة المنزرعة به، وبما يعكس تزايد معدل التقاوي المستخدمة للفدان، وهو ما قد يعزي إلى النقص في كمية التقاوي المنتقاة الموزعة على المنتجين، ولضعف دور جهاز الإرشاد الزراعي.

وبالنسبة للفاقد في الكميات المتداولة منه بالسوق المحلية فلقد درجت إحصاءات الميزان الغذائى بالمصادر الوطنية على تقديره بما نسبته ٤٪ تقريباً من إجمالي المعروض في السوق المحلية ومن ثم إرتفاع المتوسط السنوي للفاقد منه من نحو ٤٢٩,٢ ألف طن في الفترة (٨٩/١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤) ليصل إلى نحو ٥٩٢,٥ألف طن خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨). ومع ذلك فقد تضمن الميزان الغذائى لعام ٢٠٠٨، تقدير هذا الفاقد بما يقرب من ١١٪ من المعروض بالسوق المحلية، وهو ما يطرح التساؤلات حول أسباب رفع هذه التقديرات؟ .. وأيا كانت الأسباب فإن وجود هذا الفاقد في حد ذاته، وأيا كان حجمه يعد من الجوانب الهامة للبحث والدراسة من قبل السياسة المستقبلية لإدارة هذه السوق.... أما بالنسبة لغياب استخدام القمح كأعلاف حيوانية، فهو ما يعزي إلى الحوافز السعرية الممنوحة للمنتج الزراعي لتحفيزه على زيادة الإنتاج، ومن ثم الإرتفاع بسعره المحلي إلى مستويات أعلى من أسعار بدائله العلفية.

وبالنسبة لإستخدامات القمح في أغراض الاستهلاك البشري فتتباين تقديراته بالمصادر الاحصائية الوطنية، فضلاً عن تباينها عن تقديرات المصادر الدولية المعنية. ويعزي التباين في تقديراته بين المصادر

الوطنية إلى تباينها في تقدير الفاقد من المعروض بالقمح بالسوق، بينما يأتى التباين في تقديراته بين المصادر الوطنية، والمصادر الدولية المعنية (الفاو) إلى التباين في تقديرات الواردات المصرية منه، والإستخدامات الأخري غير البشرية، وبما ينعكس على تقدير الإستهلاك البشري منه.... ومع ذلك وفي إطار تقديرات الميزان الغذائي الصادر عن وزارة الزراعة للسنوات ٨٩/١٩٩٠-٢٠٠٧/٢٠٠٨، قدر الإستهلاك البشري من القمح بنحو ٩,٧١٧ مليون طن سنويا في المتوسط خلال الفترة (٨٩/١٩٩٠-٩٣/١٩٩٤)، وازداد ليصل إلى نحو ١٠,٨٣٠ مليون طن سنويا في المتوسط خلال الفترة (٩٤/١٩٩٥-٩٨/١٩٩٩)، وان أنخفض إلى نحو ١٠,٤٧١ مليون طن في المتوسط سنويا خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤) مع دخول دقيق الأذرة في صناعة الخبز البلدي المدعم، ويلى ما سبق ذكره، ومع الوصول إلى النسب المستهدفة لخلط دقيق الأذرة، مع دقيق القمح أو الإقتراب منها في هذه الصناعة، أرتفع المتوسط السنوي للإستهلاك البشري من القمح في الفترة الأخيرة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨) من السنوات المشار إليها ليصل إلى نحو ١٣,٩٦٤ مليون طن، وحيث بلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الكميات المستخدمة نحو١٧٩,٦، ١٨,٣، ١٥٧,٣، ١٩١,٣ كجم في كل من الفترات الأربع المشار إليها، وعلى الترتيب، حيث يلاحظ ارتفاعه وبقدر ملحوظ خلال الفترة الأخيرة عنه في الفترات السابقة، وهو ما يعزي في جانب منه إلى إحتمالات أنخفاض نسبة خلط دقيق الأذرة مع دقيق القمح في صناعة الخبز المدعم، أو النقص في المعروض من توليفة السلع الغذائية الأخري البديلة لرغيف العيش في الوجبات الغذائية للمستهلك، من جانب آخر، أو كليهما معاً، وهو ما يجعل منها مساراً من مسارات ترشيد الإستهلاك من حبوب القمح.

(١٢) أما عن الإستهلاك البشري من القمح في صورته المصنعة من السلع الغذائية، فتتضمن تقديرات الدراسة، وبمؤشرات تقريبية تقترب من الدقة، تقدير المستهلك منه في عام ٢٠٠٨ وفي صورة خبز بنحو ٩٦,٣٪ من إجمالي الإستهلاك البشري منه (٣٣,٤٣٪ خبز بالقطاع الريفي + ٥٠,٦٤٪ خبز بلدي مدعم +١٢,٢٤٪ خبز شامي وفينو، وهش)، بينما تأتى الإستخدامات الأخري في صورة مكرونة، وبسكويت، وفطائر وحلويات ومنتجات مخابز أخري وبنسبة تبلغ نحو ١,٩٧٪، ٠,٩٨٪، ٠,٧٤٪ على الترتيب.

وحيث تشير هذه المؤشرات إلى أن صناعة الخبز، وإستهلاكه يعدان المحور الأساسي لترشيد الإستهلاك من حبوب القمح إلى جانب قنوات النقل والتخزين.

(١٣) مع وجود البدائل من الحبوب في تصنيع الخبز، وكذلك وجود البدائل للخبز في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك، وكذلك أيضاً، مع وجود التباين فيما بين هذه البدائل من حيث نسب استخراج مكوناتها الغذائية النافعة، ومحتواها من عناصر غذائية وتكلفة كل منها، فإن كل ذلك يجعل من التباين بين هذه البدائل من حيث تكلفة وحدة المنفعة الغذائية، أمراً واقعا يفرض نفسه على الاختيار بين هذه البدائل سواء من منظور المستهلك بفئاته المختلفة أو منظور واضعي السياسات الغذائية ... وإذا كانت حبوب القمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة تعد هي البدائل المستخدمة في صناعة الخبز في مصر، فإن محتواها من سعرات حرارية وبروتين، ودهون يأتى بها في مراكز متقاربة من حيث محتواها، وأهميتها الغذائية، حيث تبلغ السعرات الحرارية لكل كيلو جرام من المكونات النافعة من كل من هذه البدائل الثلاث وعلى الترتيب نحو ٣٥٠١، ٣٦٧٨، ٣٦٠٨ سعراً، كما تبلغ نسبة البروتين بكل منها نحو ١١,٨٪، ٧,٨٪، ٨,٦٪ على الترتيب. أما نسبة محتواها من الدهون فتبلغ نحو ١,٣٪، ٢,٦٪، ٣,٥٪ في حالة كل من القمح، والأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة على الترتيب. ومع وجود البدائل الثلاث في مراكز متقاربة إلا أن أولوياتها في صناعة الخبز قد تختلف من منظور محتواها الغذائي من عنصر ما إلى آخر، وفقا لما تشير إليه المؤشرات المذكورة، وهو ما يستوجب دراسة أفضل النسب للخلط بين هذه البدائل في صناعة الخبز سواء من منظور القيمة الغذائية أو منظور خواص المنتج النهائى، وذوق وطلب المستهلك... أما عن بدائل الخبز في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك المصري فيمكن حصرها في المكونات النافعة للمحاصيل النشوية الأخري من أرز، وبطاطس، وبطاطا، وقلقاس، والتى تأتى محتوياتها من سعرات حرارية، وبروتين، ودهون بالأرز في مركز مقارب للخبز من حيث محتواها الغذائى، حيث يتولد عن الكيلو جرام المستهلك منه نحو ٣٥٣١ سعراً حراريا، كما يحتوى على البروتين، والدهون بنسبة تبلغ ٧,٤٪، ٠,٧٪ على الترتيب.. أما البدائل الثلاث الأخيرة من بطاطس، وقلقاس، وبطاطا فتأتى في مراكز متأخرة وبفارق واسع بعد الأرز حيث يحتوي الكيلو جرام المستهلك من كل منها وعلى الترتيب نحو ٧٧٧، ٦٠٦، ١٠٣٤ سعراً حرارياً، كما تحتوي على البروتين بنسبة

١,٦٪، ٣,٠٪، ١,٧٪ على التوالي، مع وجود الدهون بنسبة ٠,١٣٪ في البطاطس، وخلو كل من البطاطا، والقلقاس منها.، وهو ما يجعل من هذه البدائل الثلاث على مسافات بعيدة من مسار التفكير في إحلالها كبديل للخبز في الوجبة الغذائية للمستهلك (من منظور محتواها من المكونات المشار إليها)، بينما يعد الأرز هو السلعة الأقرب كبديل للخبز من الوجبات الغذائية.

وفي ضوء نمط الإستهلاك الغذائى للمستهلك المصري في عام ٢٠٠٨ تشير مؤشراته إلى أهمية رغيف الخبز في الوجبات الغذائية اليومية سواء من حيث مساهمته في المكتسبات الغذائية للمستهلك، أو إنفاقه على الغذاء، حيث تشير هذه المؤشرات إلى أن الإستهلاك الفردي اليومي من الخبز (ممثلاً في إستهلاكه من القمح، والأذرة، والأذرة الرفيعة) بلغ ما نسبته ٢٨,١٪ من إجمالي الإستهلاك الكمي اليومي للفرد من السلع الغذائية. كما تشير نفس المؤشرات إلى أن المنافع الغذائية للمستهلك مقابل ذلك بلغت ما نسبته ٤٨,٢٪، ٥٠,٩٪، ١٦,١٪ من إجمالي السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة من السلع الغذائية المكونة للوجبة الغذائية. ومع إضافة الإستهلاك اليومي للفرد من الأرز إلى إستهلاكه اليومي من الخبز، يصل نصيبه اليومي منهما إلى ما نسبته ٣٥,٨٪ من إجمالي الإستهلاك الكمي من السلع الغذائية، كما تصل المنافع الغذائية المكتسبة للمستهلك نسبة تصل إلى ٦١,٣٪، ٦٠,٩٪، ١٧,٧٪ من إجمالي السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة من إجمالي السلع الغذائية المستهلكة، وحيث يقابل ذلك من جهة أخرى إنفاق المستهلك على إستهلاكه من الخبز، والأرز، النسبة الأقل من مجموع إنفاقه على الغذاء والتى بلغت نحو ١٦٪ تقريباً، بينما يأتى الإنفاق على السلع الغذائية الأخري ليمثل نحو ٨٤٪ من إنفاق المستهلك، مقابل منافع تصل إلى ٣٨,٧٪، ٣٩,١٪، ٨٢,٣٪ من السعرات الحرارية، والبروتين، والدهون المكتسبة من وجباته الغذائية.

وفي سياق الإستهلاك البشري من القمح في مصر كثيراً ما يثار القول بأرتفاع متوسط نصيب الفرد من استهلاك القمح في مصر بالقياس إلى نظيره على المستوي العالمي وفي دول أخري. ومع ما سبق الإشارة إليه من تباينات فيما بين المصادر الوطنية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقدير الإستهلاك من القمح (حيث خلص تقدير المنظمة الأخير إلى تقدير متوسط إستهلاك الفرد من عام ٢٠٠٧ بنحو ١٣٦,٦كجم وبما يقل عن تقدير المصدر الوطنى بنسبة تبلغ نحو ١٩,٥٪)، فإن الإجابة على هذا التساؤل

(واستناداً على قياسات منظمة الأغذية والزراعة) تأتي بالإيجاب. حيث تشير مؤشرات نتائج الميزان الغذائى بمصدر منظمة الأغذية والزراعة على مستوي الدول والمجموعات الدولية المختلفة إلى صحة مقولة إرتفاع الإستهلاك الفردي من القمح في مصر عنه على المستوي العالمي، إلا أن لها أسبابها المرتبطة ببدائل تصنيع الحبز، وبالسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية اليومية، فضلاً عن الأسباب المرتبطة بالسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية اليومية، فضلاً عن الأسباب المرتبطة بالسلع الغذائية الأخري المكملة للوجبات الغذائية من سلع نباتية أخري، ومنتجات حيوانية وأسماك.. كما يضاف إلى ذلك إرتفاع نسبة تمثيل مستهلكى الدول النامية والفقيرة من ذوي القدرات الضعيفة في التمكن من الحصول على الغذاء الكافي، في اجمالي المستهلكين على مستوي العالم، يجعل من الإستهلاك الفردي من القمح على المستوي العالمي عند مستوي منخفض، ومن ثم عدم ملاءمته كمقياس جيد للمقارنة.

ومع ذلك فإن قياسات ومؤشرات الاستهلاك من القمح في مصر، ونسبة تمثيله في الوجبة الغذائية للمستهلك، وبالقياس إلى المؤشرات المماثلة في الدول الأخري تشير إلي:

(أ) الحاجة إلى مراجعة تقديرات الإنتاج المحلي من القمح وتقديرات الفاقد منه، ووجود نظام معلومات دقيق عن مصادر عرضه، واستخداماته في السوق المحلية، (ب) أهمية البحث في زيادة الحبوب البديلة للقمح في تصنيع الخبز إلى جانب البحث في التوليفة المثلى للمزج بين هذه البدائل في هذه الصناعة والتى تحقق الجودة الملائمة لذوق ورغبات المستهلك، (ج) البحث في تغير نمط الإستهلاك الفردي من الحبوب والسلع الغذائية البديلة لرغيف الخبز في الوجبات الغذائية، يعد من المسارات التى يمكن أن تساعد على تخفيض الاستهلاك من القمح، (د) إن زيادة مستوي الدخول الفردية الحقيقية للمستهلك تساعد على زيادة الإستهلاك من السلع الغذائية البديلة للخبز، وغيرها من السلع الغذائية الأخري، مما يتوقع معه إنخفاض الإستهلاك الفردي والكلي من القمح.

إن تقدير تكلفة كل من بدائل تصنيع الخبز، وكذلك بدائل الخبز في الوجبات الغذائية اليومية للمستهلك بمعيار المدخلات الزراعية من أرض، ومياه، ورأسمال واللازمة للحصول على مليون سعر حراري من كل من هذه البدائل تأتى بمحصول القمح منفرداً من حيث الأهمية في تصنيع رغيف الخبز

بإعتباره البديل الوحيد في صناعة رغيف الخبز الذي يزرع كمحصول شتوي من ناحية إلى جانب حاجته القليلة إلى المياه (٢٠١,٢م٣/مليون سعر حراري).. أما الأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة كبدائل في صناعة الخبز، وتزرع صيفى ونيلى فيأتى الأذرة الشامي في المركز الأول من منظور إحتياجاته من هذه المدخلات الثلاث، ثم يليه في ذلك الأذرة الرفيعة. أما محصول الأرز وكبديل للخبز في الوجبات الغذائية للمستهلك فيسبق غيره من البدائل الأخري (بطاطس، قلقاس، بطاطا) من منظور مدخل الأرض، ورأس المال، وإن كان يليها من منظور الحاجة إلى مياه الري.

وبالنسبة لإدارة السوق المحلية، وعلى جانب الإنتاج المحلى من القمح، فإن زيادة الإنتاج بمعدلات متواصلة يعد هو الهدف الأساسي لهذه الإدارة، وهو ما يعنى في مضمونه زيادة المساحة المنزرعة بالقمح أو زيادة إنتاجيته أو كليهما معاً.. وهنا فإن دراسة العوامل الكاشفة عن فرص وحدود التوسع في زراعة القمح من محيط الأراضى الزراعية الحالية (من المنافسة مع المحاصيل الشتوية الأخري، والدورات الزراعية، وغيرها من العوامل الفنية، والإقتصادية الأخري) تشير جميعها إلى إمكانية التوسع في زراعته في مساحة إضافية تبلغ نحو ٢٠٠,١٥ ألف فدان مع تنفيذ دورة زراعية ثلاثية لمجموعة المحاصيل البقولية، لتصل بالمساحات المنزرعة به إلى نحو ٣٣٤٧,١٥ ألف فدان مقابل ٣١٤٧ ألف فدان في عام ٢٠٠٩. أما مع تنفيذ الدورة الزراعية الرباعية لمجموعة المحاصيل البقولية فيمكن التوسع في المساحات المنزرعة به في مساحة إضافية تبلغ نحو ٥٥٣,٧ ألف فدان لتصل المساحة المنزرعة به إلى تنحو ٣٧٠٠,٧ ألف فدان... إن زراعة المحاصيل البقولية في دورة زراعية ثلاثية أو رباعية أمر تفرضه أهمية زراعة هذه المحاصيل بغرض الحفاظ على وتحسين خواص التربة الزراعية ومحتواها من العناصر الغذائية للنبات.... أما التوسع في زراعة القمح من المساحات الإضافية المشار إليها فيتوقع أن يكون على حساب المساحات المنزرعة بمحصول البرسيم بإعتباره المحصول الرئيسى المنافس للقمح علي إستغلال الأراضى الزراعية، والأقرب في إستبداله مع القمح وفقا لمعيار تكلفة الفرصة البديلة عن غيره من المحاصيل الشتوية الأخري، فضلاً عن ضعف مبررات التخوف من نقص الأعلاف، وما لها من تأثيرات متوقعة على الإنتاج الحيواني.

أما عن فرص زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح فهى تتواجد على الكثير من المسارات ويأتى في مقدمتها مسار التوسع في زراعة الأصناف المرتفعة الإنتاجية على حساب المساحة المنزرعة بالأصناف الأقل إنتاجية، كما أن هناك مسار توفير وتوزيع التقاوي المنتقاة على المزارعين لتشمل النسبة الأكبر من المساحة المنزرعة، كذلك هناك برامج ومشروعات تحسين خواص التربة الزراعية من مشروعات ري، وصرف زراعي، وتسوية بالليزر.. ألخ .. كما يبقى في النهاية برامج ومشروعات البحث العلمي التى يمكن أن تكشف نتائجها عن الإحتمالات الكبيرة لزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح.

وبالنسبة لأدوات، وسياسات زيادة الإنتاج المحلى من القمح، فيمكن إيجازها فيما يلى:

- منح حافز سعري للإنتاج من القمح، والمتابعة الدائمة لشروط التجارة ما بين القمح، والبرسيم لضمان استمرارية هذه الشروط لصالح القمح.
- مساندة تنفيذ الدورة الثلاثية أو الرباعية لمجموعة المحاصل البقولية بوضع وتنفيذ الضوابط الإدارية اللازمة على مستوي الأقاليم، والمناطق والقري المختلفة، وعلى نحو مماثل لما هو متبع حاليا في حالة محصول الأرز.
- دعم تقاوي القمح المنتقاة بغرض تحفيز المنتج الزراعي على التوسع فى استخدامها، حتى إذا كان هذا الدعم خصماً من الحافز السعري المقرر على الإنتاج من القمح.
- الأخذ بنظام الزراعة التعاقدية . ما بين الدولة، ومنتجى القمح لما لهذا النظام من المزايا أهمها معرفة وضمان زراعة المساحات المتعاقد عليها، وتقدير الإنتاج المتوقع قبل موسم الزراعة، مما يسهل من تقدير الإحتياجات المستقبلية من الأسواق الخارجية، فضلاً عن التقدير الأكثر دقة للإنتاج الفعلى بعد الإنتهاء من موسم الحصاد، ومن ثم تقدير توزيعاته بالسوق المحلية وفقا للقنوات المختلفة ..كما يضاف إلى ذلك إمكانية توزيع التقاوي المنتقاة من الأصناف مرتفعة الإنتاجية والمستهدف التوسع فى زراعتها فى أقاليم ومناطق معينة ..
- ضبط وتوجيه استغلال الأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها واستزراعها، دون تركها للاستغلال العشوائي، ويبدأ ذلك بالتعاقد مع المستفدين من هذه الأراضى وبما لا يسمح بتجاوز المساحات المنزرعة

بالمحاصيل المستديمة بها النسبة المماثلة لزراعتها بالأراضى المنزرعة حاليا، وتخصيص ما يقرب من ٥٠٪ من المساحة الأرضية المخصصة لزراعة المحاصيل الموسمية لزراعتها بمحصول القمح.

- إنشاء مجلس قومي للإدارة التكنولوجية لزراعات القمح، تقوم مهامه الأساسية على التنسيق بين مراكز البحث العلمي فى الزراعة المصرية(بالجامعات، وغيرها من المراكز المتخصصة)، والمؤسسات الأخري المعنية، مع إقتراح مشروعات بحثية، وتقديم ما يلزم من دعم حكومي لتنفيذها ثم المتابعة والتقييم المستمر للنتائج، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لخروج النتائج المؤكدة إلى حيز التطبيق الميدانى، وتوسيع دائرة استفادة منتجى القمح منها، وكذلك إستكشاف ما يواجه الإنتاج الميدانى للقمح من مشاكل ومعوقات فى حاجة إلى حلول تكنولوجية، وطرحها فى مشروعات بحثية على المراكز المتخصصة.
- تنفيذ حملات توعية وإرشاد لمنتجى القمح تبدأ مع بداية التعاقد مع المنتجين الزراعيين وذلك بغرض الترويج لعملية التعاقد وزيادة المساحة المنزرعة، وحيث يلى ذلك توعية وإرشاد المنتج الزراعي بأساليب وطرق خدمة المحصول طوال موسم تواجده بالحقل.
- وسائل وأدوات أخري مساعدة غير مباشرة ، وهى الوسائل والأدوات اللازمة للحفاظ على وتحسين خواص التربة الزراعية، والتى لا يعد القمح بمفرده هو المستفيد منها، بل تستفيد منها جميع المحاصيل المنزرعة، ومن ثم فإن وجود برامج دورية لتنفيذ هذه الوسائل والأساليب سيؤدي بالتبعية إلى زيادة إنتاجية القمح بهذه الأراضى ...كذلك هناك أيضاً الوسائل والأساليب التى تفيد فى تحرير موارد زراعية أو إضافة الجديد منها والتى يمكن أن تستخدم فىالتوسع فى زراعة أي من المحاصيل ومن بينها القمح، ومن ثم فإذا ما وجدت البرامج والمشروعات التى تستهدف التوسع فى الأخذ بهذه الوسائل والأساليب فيتوقع أن يكون لها مرودها الملموس على تحرير أو إضافة موارد زراعية جديدة، ومن بين هذه البرامج والمشروعات – وعلى سبيل المثال – ما يهدف إلى تقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية، وتلك التى تهدف إلى تصنيع الأعلاف من المخلفات والنواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية، وذلك بخلاف مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة.

كبار الزراع على زراعة تقاوي الإكثار، وفقا لمواصفات، وأسعار تشجيعية متعاقد عليها...وإذا كان الواقع الميدانى يكشف عن عزوف كثير من الزراع عن استخدامها وهو ما يعزي إلى المغالاة فى أسعارها فى بعض الحالات، او إلى ضعف معرفة المنتج الزراعي بأهميتها فى حالات أخري، مما يستلزم استكمال السياسة والأدوات المستخدمة حاليا، بمراجعة تكاليف إنتاجها وعدم المغالاة فى أسعارها (أو دعمها)، وتفعيل دور الجهاز الإرشادي فى التعريف بأهميتها، وكذا استكمال هذا الدور من خلال الأخذ بنظام الزراعة التعاقدية للقمح.

أما على جانب الاستخدام كأعلاف فإن وقف أو منع استخدام القمح لهذا الغرض يعد (وفى ظل ظروف السوق المصرية) هو الهدف الإداري على هذا الجانب ...وتعد الأداة المستخدمة حاليا لتحقيق هذا الهدف، والممثلة فى الموازنات السعرية بين القمح وبدائلة العلفية الأخري، والتى تجعل من هذه البدائل هى الأرخص والأفضل فى تغذية الحيوانات والدواجن من منظور المنتج، هى أداة ذات فاعلية فى تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة للفاقد فى الكميات المتداولة من القمح، فإن الأدوات الإدارية لتخفيضة والإقلال منه تتمثل فى الاستثمار لاستكمال النقص فى السعات التخزينية المطلوبة، وتطوير السعات التقليدية منها إلى جانب الإدارة الجيدة للمخازن والمستودعات والرقابة والمحاسبة على أداءها.

أما على جانب الإستهلاك البشري من القمح، والذي يعد المسار الرئيسي (وبحكم وزنة النسبي) لترشيد وتوجيه الإستهلاك من القمح ولهدف إداري أساسى، فله أدواته الإدارية أيضاً، وفى مقدمتها الموازنات السعرية بأدواتها المختلفة، ما لم تتدخل السياسة الحكومية بأدوات أخري لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة... وهذا بهدف تحفيز المنتج الزراعي على زيادة الإنتاج من القمح، وحماية المستهلك والحفاظ على مستوي معيشته، وجاءت السياسة الحكومية فى هذا الشأن منطوية على الفصل فيما بين أسعار المنتج الزراعي، وأسعار المستهلك حيث وجود الحوافز السعرية على الإنتاج، بينما جاء تقديم الدعم للمستهلك وإن كان على أساس انتقائى للمنتجات المصنعة من القمح ..حيث هناك الدعم الحكومي للقمح المستخدم فى صناعة الخبز البلدي بهدف حماية والحفاظ على مستوي معيشة الفئات الفقيرة من السكان، كما أن هناك التعامل وفقا لاليات وأسعار السوق الحرة بالنسبة للقمح

المستخدم فى صناعة الدقيق الفاخر ومنتجاته المصنعة، حيث يغيب الدعم الحكومي لهذه المنتجات، كما يغيب أيضاً بالنسبة لمستهلكي الريف المعتمدين على إنتاجهم الذاتى فى الإستهلاك من القمح.

هذا ومع وجود الدعم الحكومي لدقيق وصناعة الخبز البلدي، وتزايد الكميات المستخدمة منه ومع وجود التضخم، جاءت الزيادات المستمره فى تكلفة هذا الدعم والتى تعزي فى جانب منها وخلال السنوات (٢٠٠٣/٢٠٠٤- ٢٠٠٧/٢٠٠٨) إلى الزيادة فى الكميات المستخدمة وبنسبة ٢٦,٥٪ منها ، بينما ساهمت الزيادة السعرية فى القمح بنسبة ٣٨,٥٪، كما ساهمت العوامل الأخري بنسبة بلغت نحو ٣٥,٠٪ من هذه الزيادة ...ولقد شارك فى تزايد تكلفة هذا الدعم هامشية، وتثبيت سعر بيع الخبز البلدي لفترة طويلة، حيث استقر سعر بيع الرغيف منه عند ٠,٠٥ جنية منذ عام ١٩٨٨ حتى الوقت المعاصر، ومن ثم تحمل هذا الدعم لكل عوامل التضخم داخل هذه الصناعة ..ومع تزايد تكلفة هذا الدعم جاءت السياسة المعنية بأدوات أخري بغرض تخفيض هذه التكلفة من بينها تخفيض وزن الرغيف ليصل إلى ١٠٠ جرام مقابل ١٣٠ جرام من قبل، وهى أداة وإن كانت تعنى في مضمونها زيادة السعر بنسبة تبلغ نحو ٣١,٥٪، إلا أن هامشية سعر الرغيف فى تكلفته الحقيقية، واستقراره لفترة طويلة يجعل من تأثير هذه الأداة على تخفيض الدعم غير ملموس ...ومع وجود الدعم للدقيق المخصص لهذه الصناعة والذى وصل بسعره إلى مستوي أدنى بكثير من أسعار الدقيق الفاخر وكذلك أسعار البدائل العلفية الأخري للقمح، جاءت تسربات الدقيق إلى خارج هذه الصناعة إلى جانب – رداءة التصنيع واستخدام رغيف العيش المصنع كأعلاف للحيوانات والداوجن.

وبغرض الإرتقاء بجودة الخبز البلدي المدعم، وتخفيض تكلفة هذا الدعم والإقلال من تسرب الدقيق والخبز المصنع إلى غير الغرض المخصص من أجله جاء الإتجاه نحو تحسين الجودة مقرونة بزيادة السعر وفيما يعرف بإنتاج الخبز الطباقى . كما سبق ذلك أيضاً الإتجاه إلى خلط دقيق الأذرة الشامي مع دقيق القمح بغرض تخفيض الكميات المستخدمة من القمح فى هذه الصناعة مع تخفيض تكلفة الدعم...ومع ذلك وعلى الرغم من الأهمية الإجتماعية لسياسة دعم الخبز البلدي، إلا أن نقطة الضعف بها تتركز فى ضعف اختيار المناطق والفئات الإجتماعية المستهدفة بهذا الدعم، حيث وجود تسربات كبيرة منه إلى فئات إجتماعية ومناطق أخري...حيث تبلغ التسربات من حصص الدقيق المخصصة لهذا الغرض ما

نسبته ٦٣,٢٪ من هذه الحصص. وتتواجد أكبر نسبة من هذه التسربات فى محافظة القاهرة (٢٢,٧٪) ثم يليها فى ذلك وعلى الترتيب كل من محافظات الجيزة، والإسكندرية، والقليوبية ثم محافظات الشرقية والدقهلية، والغربية، ثم باقى المحافظات باستثناء محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا والتى يتواجد بها نقص فى الحصص الموزعة عليها عن الحصص التقديرية لإشباع حاجة المستهلكين الفقراء بها.

وفى إطار الإبقاء على الهدف الإجتماعي لسياسة دعم الخبز البلدي، وبغرض تخفيض التسربات منه إلى الفئات والمناطق غير المستهدفة، فإن مقترح تطوير الأدوات المستخدمة حاليا، والتى يمكن الأخذ بها كمشروعات تجريبية فى البداية، ثم التوسع فى تطبيقها إذا ما كانت النتائج إيجابية، قد يكون مفيداً فى هذا الهدف، وهى:

- إستبدال الدعم العينى، بالدعم النقدي، استرشاداً بالمعلومات المتاحة بالبطاقات التموينية عن الأسر المصرية، على أن يبدأ تنفيذ هذا المقترح فى محافظات بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، والحدود حيث صغر أعداد سكانها وإمكانية تحديد الأعداد المستهدفة.
- التوسع التدريجي فى إنتاج الخبز الطباقى على حساب الإنتاج من الخبز البلدي العادي، على أن يبدأ تنفيذ هذه السياسة بالمحافظات التى يتواجد بها نسبة مرتفعة من تسربات الدقيق والخبز المدعم، مع البدء بهذا التدرج فى الأحياء والمدن الراقية داخل هذه المحافظات والتى يتواجد بها العدد الأقل من الفقراء.
- دعم الخبز المنتج، وليس دعم الدقيق المستخدم، وقد يكون لهذا المقترح تأثيرة الإيجابى على تقليل أو وقف تسربات الدقيق إلى خارج هذه الصناعة ، إلا أنه يبقى فى المقابل التسربات المحتملة فى الإنتاج من الخبز المنتج، فضلاً عن إحتمالات إرتفاع أسعار مشتريات هيئة السلع التموينية من هذا الخبز وبما يفوق تكلفة دعم التسربات المتواجدة قبل الأخذ بهذه السياسة .....ولمواجهة مثل هذه الإحتمالات يقترح الاحتفاظ ببعض المخابز الحكومية لاستغلالها فى مواجهة مثل هذه الاحتمالات إن وجدت.

- تعديل نسبة استخراج دقيق القمح أو تحسين سعر الخبز، حيث يمكن تعديل نسبة استخراج الدقيق إلى نسبة أعلى مماثلة للنسبة السابقة تنفيذها لمدة ٣٠ عاماً ابتداء من عام ١٩٥٧ حتى نهاية عام ١٩٨٧ والتى بلغت ٨٧,٥٪ ، . أو تحسين سعر رغيف الخبز وفقا لمعدلات التضخم.
- الالتزام بمزج دقيق الأذرة مع دقيق القمح فى هذه الصناعة بعد مراجعة نسب الخلط الجارية حاليا، واختيار النسب الملائمة لتحقيق الجودة المطلوبة.
- فى ضوء توقعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لأعداد السكان فى عامي ٢٠٢٠، ٢٠٣٠، والمقدرة بنحو ٩٠,٣٥٨ مليون فى العام الأول تزداد إلى ٩٩,٥٨٣ مليون فى عام ٢٠٣٠، وفى ظل فرضية زيادة الدخل الفردي الحقيقى خلال هذه السنوات بمعدل ٢٪سنويا، وتقديرات المرونة الإنفاقية على الحبوب والبالغة ٠,٤ ، تضمنت الدراسة تقدير الإستهلاك البشري المتوقع من القمح خلال عام ٢٠٢٠، بنحو ١٧,٤٢٦ مليون طن وتزداد لتصل إلى نحو ٢٠,٨٢٤ مليون طن فى عام ٢٠٣٠، وذلك بغرض استكشاف الأهمية النسبية للحاجة إلى استصلاح واستزراع أراضى جديدة بغرض التوسع فى زراعة القمح، وكذلك الحاجة إلى زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة به، وذلك بافتراض استغلال المساحة الإضافية للتوسع فى زراعة القمح فى محيط الأراضى الزراعية المتواجدة لتصل إلى نحو ٣٧٠١ ألف فدان مقابل ٣١٤٧ ألف فدان فى عام ٢٠٠٩، ومع ثبات مستوي إنتاجية الأرض المنزرعة به عند نفس المستوي السابق لها خلال السنوات (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧/٢٠٠٨) والبالغ نحو ٢,٧١٧ طن/فدان، حيث خلصت هذه الافتراضات والتقديرات إلى النتائج التالية:
- إن التوسع فى زراعة القمح لتشمل المساحة الإضافية المشار إليها يساعد على الإبقاء على نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح على ما هى عليه فى عام ٢٠٠٩(٥٧,٤٪) حتى عام ٢٠٢٠، إلا أنها تنخفض لتصل إلى نحو ٤٨,٣٪ فى عام ٢٠٣٠.
- إن الحفاظ على نسبة الإكتفاء الذاتي في عام ٢٠٣٠، عند نفس مستواها في عام ٢٠٠٩ (٥٧,٤٪) يمكن أن يتحقق مع:

-زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي ٠,٨٥٪

أو

-زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية أخري سنوية تبلغ نحو ٣٥,٠ ألف فدان بالأراضى الجديدة، وبما يتطلب برنامج لاستصلاح هذه الأراضى وبمعدل سنوي يبلغ نحو ٨٤,٣ ألف فدان.

أو

-زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية أخري سنوية تبلغ نحو ١٧,٥ألف فدان بالأراضى الجديدة مع برنامج لاستصلاح هذه الأراضى بمعدل سنوي ٤٢,٢ ألف فدان، وزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي يبلغ نحو ٠,٤٪.

- إن الإرتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتي من القمح لتصل إلى نحو ٧٥٪ في عام ٢٠٣٠ يمكن تحقيقه مع:

-زيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي ٢,٢٣٪.

أو

-زيادة المساحة المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية سنوية أخرى تبلغ نحو ١٠٢,٤ ألف فدان مع برنامج لاستصلاح الأراضى الجديدة بمعدل سنوي يبلغ نحو ٢٤٦,٧ ألف فدان.

أو

-زيادة الأراضى المنزرعة بالقمح بمساحة إضافية أخري تبلغ نحو ٥١,٢ ألف فدان سنويا مع برنامج لاستصلاح الأراضى الجديدة بمعدل سنوي ١٢٣,٤ ألف فدان، وزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمعدل سنوي يبلغ نحو ١٪.

وفي ضوء هذه التوقعات يمكن أن يستخلص

- تواضع هدف الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتى في عام ٢٠٣٠ عند نفس مستواها في عام ٢٠٠٩، مع تواضع الإمكانيات اللازمة لذلك، وتوقع توافرها بمستويات أعلى.
- إن الارتفاع بنسبة الإكتفاء الذاتى من القمح لتصل إلى نحو ٧٥٪ في عام ٢٠٣٠ يصعب الركون في تحقيقه على مسار استصلاح الأراضى الجديدة بمفرده، أو مسار النهوض بإنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بمفردها لما يواجه ذلك من قيود مالية، ومائية، بل إن المزج بين كل المسارين يعد المسار العملى والاقتصادي لتحقيق هذا الهدف.